

## المداخلات في النحو العربي

فيصل أحمد فؤاد النوري

كلية التربية . ابن رشد

جامعة بغداد

### المقدمة:

الحمدُ لله الذي أنعم على أمتنا بقرآن هو تاج مفاخرنا: كتاب عزيز لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد. كان من مرونة تعبيراته أنه يغوص في أدقّ الدقائق ليجسّد ما يعجزُ عن مجاراته أبلغ البلغاء. والعربيةُ التي اختصّها الرحمنُ بكرامة نزول القرآن الكريم بها تشعبت في أساليبها وتراكيبها لتومض بألوان البيان والبديع فتستهوي كلّ مَنْ سلبَ لبّه السحرُ الحلال. من هنا كان في الصيغ والمعاني الإعرابية (مداخلات) لا تُمكنُ من حلّ جميع أسرارها البديعة إلا مَنْ وهبه الله مكنه سبر أعماقها فهماً وتعبيراً. ولنحادثنا الأقدمين وبلاغيينا الفدحُ المُعلّى في تبصّر حكمة الخالق في تلك المداخلات. لكنّ استحواذ نظرية العامل ومبادئها على تفكيرهم حملهم على عدم إيلاء تلك الدقائق المعنوية الاهتمام الذي تستحقّه وإن كانوا أحياناً يأنسونَ إلى الاطمئنان إليها لوعيمهم أنّ للغة منطقاً خاصاً بها ينبغي أن يُركن إليه وإن تنازع هو وفروض نظرية العامل.

وقد فكّرتُ منذ سنوات أن أكتب بحثاً يعالج هذه المداخلة بين عطف البيان والبدل. وكنْتُ أنثر ملحوظاتي على قراطيس طلبتي الأعزّاء فأحسّ تجاوباً وتجاوزاً واستزادة. وطفقتُ أسجّل مداخلات أخرى دلّنتني خبرتي المتواضعة أنّ أهمّ ميادينها:

- اسم الفاعل والصفة المشبّهة.
- صيغ المبالغة والصفة المشبّهة.
- أفعال التفضيل والصفة المشبّهة.
- التعجّب، والمدح والدمّ.
- عطف البيان والبدل.
- المفعول معه والمعطوف بالواو.
- الحال والتمييز.
- الحال والمفعول المطلق والمفعول له.

مع مداخلات أخرى ألحقتها بالفصل المناسب لها. فإن كان في بحثي بديع فمن مُبدع الخلائق، وإن أحسّ القارئ الكريم بتقصير فمن بنات تأملاتي. اللهم اغفر لي، وأيشفع لي قليل عطائي: إنّما الأعمال بالنيات.

## ١. اسم الفاعل والصفة المشبهة:

يذكر شُرَّاح الألفية وفاقاً لما نصَّ عليه البيت<sup>(١)</sup> أنّ اسم الفاعل من الفعل الثلاثي الذي على فَعَلٍ المفتوح العين يكون على وزن فاعِل. ويكون على فاعِل أيضاً من الفعل الثلاثي فَعِلَ المكسور العين المتعدّي أما من فَعِلَ المكسور العين اللزوم ومن فَعُلَ المضموم العين الذي لا يكون إلا لازماً، فلا يأتي اسم الفاعل منهما على فاعل إلا سماعاً، كحامض وآمن وسالم وعافر. واسم الفاعل على رأيهم مُشابه لأوزان الصفة المشبهة في فَعِلَ اللزوم وفَعُلَ. ابنُ عقيل لا يتحفظ في هذا. أمّا ابن هشام<sup>(٢)</sup> والأشموني<sup>(٣)</sup> فيحتاطان. لِتوازنُ بين عباراتهم في شروحيهم. يقول ابنُ عقيل: "إذا أُريدُ بناءُ اسمِ الفاعل من الفعل الثلاثي... ثم يقول: "وإن كان لازماً- أي فَعِلَ بكسر العين- أو كان الثلاثي على فَعُلَ بضم العين فلا يقال في اسم الفاعل منهما فاعِل إلا سماعاً". وهو موافقٌ نصِّ بيت الألفية ثم يقول: "... بل قياس اسم الفاعل من فَعِلَ المكسور العين إذا كان لازماً أن يكون على فَعِل... أو على فَعْلان.. أو على أفعل...". على حين أنّ عبارة ابن هشام<sup>(٤)</sup> هي: "يأتي وصفُ الفاعل من الفعل الثلاثي... الخ" وعبارة الأشموني تعارض تماماً ما ذكره ابنُ عقيل. يقول في تنبيهه: "جميع هذه الصفات صفات مشبهة، إلا فاعلاً كضارب وقائم فإنه اسم فاعل إلا إذا أُضيف إلى مرفوعه، وذلك فيما إذا دل على الثبوت كطاهر القلب وشاحط الدار، أي: بعيدها؛ فهو صفة مشبهة أيضاً"<sup>(٥)</sup>.

في الحقيقة أننا لو طلبنا منّا صياغة اسم الفاعل من (فَرِحَ) اعتماداً على سليقتنا لاستنكرنا (فارحاً)، لكننا حين نطلّع على بيت الشاعر:

وما أنا من رُزءٍ وإن جَلَّ جازعٌ ولا بسرور بعد موتك فارح<sup>(٦)</sup>

نحسّ أنّ الشاعر يلمح إلى الحدث. غير أنّ استعماله لم يتماسك فقلّ ثم أهمل تقريباً في اللغة المعاصرة. لِنَعُدَّ إلى بيت ابن مالك:

كفاعلٍ صُغِ اسمَ فاعلٍ إذا من ذي ثلاثة يكون، كَعَدَاً  
وهو قليلٌ في فَعُلْتُ وفَعِلْتُ غيرَ مُعَدِّي، بل قياسه فَعِلُ  
وَأَفْعَلُ، ...

ابن عقيل سلّم بهذا وشرح بأمانة ما ذكره ابن مالك. وابنُ الناظم يُقرّر هذا عند كلامه على أبنية أسماء الفاعلين<sup>(٧)</sup>. غير أنه بعد صفحتين يذكر أنه حين يُقصد بالصفة المشبهة معنى الحدث تُحوّل إلى بناء اسم الفاعل وتستعمل استعماله<sup>(٨)</sup> فنقول في (فَرِحَ) فارح وفي (جَزَعِ) جازع، نحو: كان فارحاً أمس، وأراه جازعاً غداً. واستشهد ببيت أشجع السلمي راثياً عمرو بن سعيد الباهلي: وما أنا من رُزءٍ... البيت.

قبل أن نتوسّع في القول، نخلص إلى أنّ المداخلة الأولى هنا هي نحو (فَرِحَ) وطَرِبَ وكريم وشجاع... الخ؛ فهي في رأي ابن مالك وشارح ألفيته ابن عقيل تستعمل أسماء فاعلين وصفات مشبهة؛ فإن دلّت على الحدث والزمان فهي أسماء فاعلين، وإن دلّت على الثبوت والاستمرار فهي صفات

مشبهة. ولكي أوضح مرادهم أمثل للمشترك اللفظي. نقول: خالدٌ منطلقٌ إلى الموصل. ونقول في سياق آخر: خالدٌ منطلقٌ اللسان. (منطلقٌ) في الجملة الأولى اسم فاعل، وفي الثانية صفة مشبهة. الحدث واضح في الأولى غائب تماماً عن الثانية. أما الزمن فقد ذكر النحاة مع ابن مالك أن الصفة المشبهة "لا تكون إلا للحال"<sup>(٩)</sup>. لكنني أرى أن الزمن أُقْحِمَ ولا داعي لذكره. وقد فسّر ابن هشام<sup>(١٠)</sup> عبارة النحاة وما يَعْنُونَهُ من (الحال) بـ: "أي الماضي المتصل بالزمن الحاضر". أقول: وهو ممتدٌ إلى المستقبل ما دامت الصفة ملازمة للحَيِّ. ومن هنا أوكد أن الزمن مُقْحَمٌ معها. أما قول الأشموني: "والثبوت من ضرورته الحال" فَتَصَوَّرَ مجرد. تُرى كيف تصوّروا الضرورة؟ وكان الأستاذ المرحوم الغلابيني صريحاً قاطعاً في هذا الأمر، إذ قال: "ولا زمانَ لها لأنها تدلّ على صفات ثابتة. الذي يتطلّب الزمان إنما هو الصفات العارضة"<sup>(١١)</sup>. ولنأخذ مثلاً آخر يبيّن الفرق بين اسم الفاعل والصفة المشبهة، وهما على وزن واحد (من المشترك اللفظي). نقول: ناديةٌ حاضرةٌ معنا في الاحتفال (اسم فاعل). ثم نقول: ناديةٌ فتاةٌ حاضرةٌ الدّهْنِ (صفة مشبهة). وما قلناه في المثال الأول نقوله في الثاني.

والصفة المشبهة من الفعل فوق الثلاثي تشترك مع اسم الفاعل في الوزن<sup>(١٢)</sup>. لكنّها تختلف في الدلالة على الثبوت وخُلُوّ من الزمن (في رأينا)؛ فهو منطلقٌ إلى عمله (اسم فاعل)، وهو منطلق اللسان (صفة مشبهة). وللنحاة علامة لفظية نفرق بها الصفة المشبهة عن اسم الفاعل، وهي "استحسان جرّ فاعلها بها، نحو: حَسَنَ الوجهه ومنطلق اللسان وظاهر القلب"<sup>(١٣)</sup>. ومن أمثلة الصفة المشبهة التي تداخلت مع اسم الفاعل وزناً مع علامتها اللفظية ناعم العيش ومعتدل الرأي ومستقيم الطريقة. وتداخل أيضاً مع اسم المفعول وزناً، نحو: مَرَضِي الخُلُقِ ومُهَدَّبِ الطبع وممدوح السيرة ومُنَقَّى السريرة<sup>(١٤)</sup>.

ويبدو أنّ من المعاصرين من حاول التوفيق بين ما ورد في الألفية من إمكان مجيء وزن اسم الفاعل موافقاً للصفة المشبهة فيما ذكر من الحالات وبين رأي من ألزم محافظة اسم الفاعل على وزنه؛ فقال صاحب المؤلف الذي اشتهر طوال القرن العشرين حتى الآن: "إذا أردت بالصفة المشبهة معنى الحدوث والتجدد، عدلت بها عن وزنها إلى صيغة اسم الفاعل؛ فنقول في (فَرِحَ وضجِرَ وطربَ): (فارح وضاجر وطارب)"<sup>(١٥)</sup>. أقول: ولو عُدنا إلى عبارة ابن الناظم وجدناها أدقّ، بل دقيقة وحاسمة بقوله: "وتستعمل استعماله"<sup>(١٦)</sup> يعني استعمال اسم الفاعل.

ولإتمام توضيح هذه الفكرة وإزالة ما يعتريها من الضبابية ذكر صاحب النحو الوافي أنّ اسم الفاعل يصاغ من الثلاثي المتصرّف على (فاعل) في جميع الأحوال. قال: "ولا فرق في الماضي بين المتعدّي واللازم، ولا بين مفتوح العين ومكسورها ومضمومها"<sup>(١٧)</sup>؛ فاسمُ الفاعل عنده من كَرَمَ (كارم) لا كريم، ومن حَسَنَ (حاسن) لا حَسَنَ. ولكي يوضّح وجهة نظره قال: "بشرط أن يكون الكَرَمُ والحُسْنُ أمرين طارئين لا دائمين". وقد بيّن عباس حسن في الهامشة (٣) أنه اعتمد على آراء القدامى واستأنس بما ورد في حواشي الخضري والصبان والتصريح ومصادر أخرى. وعرض ما ذكّر في الآية الكريمة "وضائقٌ به صدرك". ولنذكّر كامل الآية الكريمة لتتأمل معناها المؤثر فنحسّ ببلاغة التعبير بـ(ضائق) لا (ضيق). قال تعالى:

"قلعك تاركٌ بعض ما يوحى اليك وضائقٌ به صدرك أن يقولوا: لولا أنزلَ عليه كنزٌ أو جاءَ معه ملكٌ إنما أنت نذيرٌ، والله على كل شيء وكيل" هود/١٢. ذكر مؤلف النحو الوافي أن ضيق صدر الرسول (ص) عارض غير ثابت لأنه (ص) "كان أفسح الناس صدراً". وذكر ما وضحه الزمخشري من الفرق بين (فلان سائد وجائد) و(فلان سيّد وجواد)، فالسيادة والجود في الثاني ثابتان مستقرّان. ثم أتبعه بما نقلناه عن ابن الناظم من قول أشجع السلمي: وما أنا من رُزء... البيت.

أنا أستوقف القارئ الكريم في بعض المفردات كفارح التي كان السلمي جدّ موفقٍ في استعمالها في بيت الرثاء، ولا سيّما أنه قابلها بجازع. لكني أسأل من يشاطرنني في الشعور والإحساس الأدبيين: هل نُوفّق باستعمال (فارح) في المتداول من تعبيراتنا حتى التي يكون مؤدّى (فارح) فيها مغموراً بالدلالة على الحدث في زمن ماضٍ أو مستقبل؟. يحضرنني ما يذكره علماء البلاغة من استعمال أحدهم كلمة (أيضاً) التي طالما كره الأدباء تداولها وعدّوها من ألفاظ العلماء، حتى ظهر بينهم من قال عن حاله مع حمامة شجية على فنن:

### غيرَ أني بالجوى أعرفُها      وهيَ أيضاً بالجوى تعرُفني

قالوا فيها: "فوضع (أيضاً) في مكان لا يتطلّب سواها ولا يتقبّل غيرها، وكان لها من الرّوعة والحُسن في نفس الأديب ما يعجزُ عنها البيان"<sup>(١٨)</sup>.

وخلصاً ما أردتُ أن أبيّنه في هذا الفصل ممّا يتعلّق بمدخلة اسم الفاعل للصفة المشبهة هو: (أولاً) عند ابن مالك وشارح ألفيته ابن عقيل ان صيغة اسم الفاعل والصفة المشبهة من الفعل الثلاثي اللازم واحدة وما يميّزها هو دلالة اسم الفاعل على الحدث والزمان وخلوّ الصفة المشبهة منها؛ ففرحٌ وعطشانٌ وكريمٌ وشريفٌ... الخ صفات مشبهة إذا دلّ كل منها على الثبوت وخلت من الحدث والزمان. وهي من أسماء الفاعلين إذا شملتهما في السياق. غير أن ابن هشام والأشموني وصاحب النحو الوافي من المعاصرين لا يرون أية مدخلة بين الصيغتين. (ثانياً) عند الجميع أن المدخلة لا بدّ منها في الأفعال فوق الثلاثية؛ فمستقيم الرأي ومعتدل القامة ومنطلق اللسان ومُشرق الجبين وأمثالها صفات مشبهة لأنها تدلّ على الثبوت ولا علاقة لها بالزمان. وعلامتها في هذه الأمثلة إضافتها إلى فاعلها. وحين يتحرّك فيها الحدث والزمان يكون كلٌّ منها اسم فاعل، والله أعلم.

## ٢. صيغ المبالغة والصفة المشبهة:

يبدو أنّ ما ذكره عباس حسن يقترب من الحقيقة وإن كان يصعب إجماعه فيما يتعلق بصيغ المبالغة. قال: "عرفنا أنّ اسم الفاعل يدلّ - غالباً - هو وصيغ المبالغة، على الحدوث وعدم الدوام"<sup>(١٩)</sup> ثم يستأنف: "لكنّ قد يُراد منه النصّ على الثبوت والدوام مع قيام قرينة تدلّ على هذا، فيصير صفة مشبهة، ويسمّى باسمها بالرغم من بقائه على صورته الأصلية..."<sup>(٢٠)</sup>.

نعود إلى صيغ المبالغة الخمس المشهورة المذكورة في كتب النحاة: فَعَالٌ وَفَعُولٌ وَمِفْعَالٌ (بكثرة)، وَفَعِيلٌ وَفَعِلٌ (بقلة). هكذا قالوا<sup>(٢١)</sup> ومنهم من عدّ لها أحد عشر وزناً<sup>(٢٢)</sup>. وهي جميعاً سماعية. وذكر لها صاحب المنجد خمسة عشر وزناً<sup>(٢٣)</sup>.

ويرى الأستاذ الغلابي أن "صيغ المبالغة ترجع عند التحقيق، إلى معنى الصفة المشبهة". قال مُعَلَّلًا: "لأنّ الإكثار من الفعل يجعله كالصفة الراضخة في النفس"<sup>(٢٤)</sup>.

والمداخلة الواضحة من هذه الصيغ (الأمثلة) الخمس تتجسّد في (فَعِيلٌ)، نحو: رحيم وعليم وسميع وشبيهه ونذير.

ونلاحظ أن معيار العمل أكثر تأثيراً في تبويباتهم من معيار المعنى، فلأنّ الصفة المشبهة تؤخذ من اللازم فقط، قالوا عمّا ذكرناه من الأمثلة إنها صيغ مبالغة. ولأنها يتّضح تعدّيها بمعمولاتها المفعولات. شرّح الألفية يعبرون عن دلالتها بالتكثير والمبالغة<sup>(٢٥)</sup>. أقول: كيف نتصوّر المبالغة والتكثير في شاهدتهم:

**فتاتان، أما منهما فشبيهة هلالاً، وأخرى منهما تشبه البدر<sup>(٢٦)</sup>**

فمن مقابلة (شبيهة) بـ(تشبه) في التقسيم الأدبي، نعلم أن الأولى تؤدّي معنى اسم الفاعل دون مبالغة أو تكثير. كل ما هنالك أنها مشتقة من المتعدّي لا اللازم.

هذا عن صيغة (فَعِيلٌ). ويتحدّث الأستاذ عباس حسن عن هذا الأمر مع صيغة (فَعُولٌ) أيضاً؛ فيقول: "ورد في المسموع الذي لا يقاس عليه بعض صيغ المبالغة خالياً من معنى (المبالغة) مقتصرًا في دلالاته المعنوية على المعنى المجرد الذي لا مبالغة فيه؛ فهو يدلّ على ما يدلّ عليه اسمُ فاعله الخالي من تلك المبالغة المعنوية، مثل كلمة (ظلوم) في قول الشاعر:

**وكلُّ جمالٍ للزوال مالهُ      وكلُّ ظلومٍ سوف يبلى بظالم**

فإنها ليست للمبالغة، إذ المقام... الخ". وأشار في الهامشة إلى أن هذا ينطبق على كلمة (فخّور) في قوله تعالى: "إنّ الله لا يحبّ من كان مختالاً فخّوراً" النساء/٣٦. قال الأستاذ عباس: "فليس المراد هنا كثرة الفخر لأن الله يكره صاحب الفخر مطلقاً بغير نظر إلى كثرة فخره أو قلته"<sup>(٢٧)</sup>. وأقول أنا (العبد الفقير): أراد الأستاذ عباس أنها صفة مشبهة وإن لم يجرؤ أن يصرّح بالمصطلح لعدم تصريح نحاة القرون به.

ولإيجاز ما قصدت إليه في هذا الفصل، أقول: للنحاة الحقّ في التبويب لها على هذا النحو وتشخيص دلالاتها. لكن منها ما لا علاقة له بالمبالغة والتكثير أولاً، وما كان منها على (فَعِيلٌ) في الكثير (فَعُولٌ) في القليل يتداخل بوضوح مع الصفة المشبهة لازماً كان فعّله أو متعدّياً ثانياً.

### ٣. أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ وَالصِّغَةُ الْمَشْبَهَةُ وَاسْمُ الْفَاعِلِ:

قال ابن مالك:

هَذَا إِذَا نَوَيْتَ مَعْنَى (مِنْ) وَإِنْ لَمْ تَنْوِ فَهُوَ طَبِيقٌ مَا بِهِ قُرْنٌ

وهنا ندخل صيغة (أفعل) التي يُلمح فيها اعتماداً على الظاهر معنى التفضيل، غير أنها لا تعدو أن تكون أكثر من صفة قابلها النحاة بصفة مشبهة أو اسم فاعل. أورد النحاة قوله تعالى: "وهو الذي يبدأ الخلق ثم يُعيده، وهو أهُونُ عليه" الروم/٢٧. قالوا: هو بمعنى: هو هَيِّنٌ عليه<sup>(٢٨)</sup>، اعتماداً على مبدأ العقيدة الذي يؤكد أنّ كل الخوارق هَيِّنَةٌ على الله سبحانه وتعالى. وفي قوله تعالى: "رَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِكُمْ" الإسراء/ ٥٤. قالوا: يعني: ربكم عالمٌ بكم. وَحَطَّأً بَعْضُ الْمُتَشَدِّدِينَ مِنَ النُّحَاةِ أَبَا نَوَاسٍ فِي:

كَأَنَّ صَغْرَى وَكَبْرَى مِنْ فِقَاقِعِهَا حَصْبَاءُ دُرٍّ عَلَى أَرْضٍ مِنَ الذَّهَبِ<sup>(٢٩)</sup>

وما جاء في عبارات العروضيين: فاصلة صغرى وفاصلة كبرى. المقصود: صغيرة وكبيرة. في الحقيقة رفض نفرٌ من النحويين هذا التخريج، وقالوا: "لا يخلو أفعل التفضيل من التفضيل وتأولوا ما استدلّ به"<sup>(٣٠)</sup>. وعلى هذا اعتمد استاذنا في (معانيه) عند كلامه على تفسير النحاة لما ورد في قوله تعالى: "وهو أهُونُ عليه". قال في المعاني: "وأرى أن في هذا مفاضلة أيضاً وذلك لأن الإعادة أسهل من الابتداء بالنسبة إلى عقولنا وان لم يكن شيء أهُون من شيء عليه سبحانه. غير أن الكلام جاء على سبيل المحاجة..."<sup>(٣١)</sup>.

المداخلة هنا تتحصر في صيغة أفعل على اعتبار أنها تجرّدت من معنى التفضيل وأستاذنا في المعاني يقول هذا لأن صيغتين مختلفتين لا يمكن أن تترادفا عنده. وهو قد خصّص (معاني النحو) لغرض توضيح فكرته هذه.

### ٤. بابا (التعجب) و(المدح والذم):

كلا البابين أسلوب إنشائي: التعجب، والمدح والذم، وإن كان كثير من النحاة القدامى يعتقد بخبرية صيغتي التعجب<sup>(٣٢)</sup> ويشتركان في كثير من العلامات كالباء الزائدة ومجيء التمييز. غير أنّ بناء (فعل) من المداخلات الواضحة التي عَسُرَ على النحاة احتواؤها في واحد من البابين. ابن هشام يذكرها مع صيغتي التعجب القياسيتين: "... ولا ما أفعله وأفعل به وفعل في التعجب"<sup>(٣٣)</sup>. ويذكر الرضي (فعل) وينسبهُ إلى باب التعجب<sup>(٣٤)</sup>. وقال في (حبّ): "وأما حَبَّبْتُ فمَنْقُولٌ إِلَى هَذَا الْبَابِ لِلتَّعْجِبِ كَقَضُوَ وَرَمَوْا، ومنه:

وَحُبَّبَ بِهَا مَقْتُولَةٌ حِينَ تُقْتَلُ"<sup>(٣٥)</sup>.

وقال مُحَقِّقُو شرح الرضي الثلاثة معلقين على بيت الأخطل المذكور: "والاستشهاد به هاهنا على أنّ أصل حُبَّ حَبَّبَ، ثم نُقِلَ إِلَى فَعَلَ لِلْمَدْحِ وَالتَّعْجِبِ..."<sup>(٣٦)</sup>.

هذه الصيغة (فَعَلَ) يصنّفها ابنُ مالك في الألفية ضمن باب (نعم وبئس):

**وَأَجْعَلْ كِبَيْسَ (سَاءً)، وَأَجْعَلْ فَعْلًا**      **من ذي ثلاثة كِنَعَمَ مُسْجَلًا<sup>(٣٧)</sup>**

وسيلحظ المتأملُ هنا أمرين: ١. ان تركيب جملة فَعَلَ لها أحوال فاعل نعم وبئس. ٢. أن الصيغة تؤدي فعلاً المعنيين: المدح والتعجب، والذم والتعجب. إذاً من حقّ ابن مالك أن يدرجها ضمن باب المدح والذم (نعم وبئس) لأن أحكام تركيبها هي أحكام تركيب جُمَلِ نعم وبئس، ولا سيّما ما يتعلّق بأحوال فاعلها الثلاث؛ إذ يمكن على السّعة أن يُعبّر بـ(شَرُفَ الرجلُ خالدٌ) و(لَوَّمُ الرجلُ نديمٌ) للدلالة إنشائيّاً على مديح الأول وذمّ الثاني.

نعود إلى عبارات النحاة التي تتذبذب في توضيح المعنى النحوي لصيغة (فَعَلَ): أهي للتعجب ام للمدح والذم؟ ونعود لعبارات الرضويّ في شرحه على الشافية. يقول: "وأما قول عليّ رضي الله عنه:

لَشَدَّ مَا تَشَطَّرَا ضَرَعَيْهَا<sup>(٣٨)</sup>

فمنقول إلى فَعَلَ كما قلنا في حَبِّدَا وَحَبَّبْتَ؛ فلا يُستعمل حَبٌّ وشَدٌّ بمعنى صار حبيباً وشديداً إلا في التعجب كما في حَبِّدَا وشَدَّمَا" ١هـ<sup>(٣٩)</sup> علماً أنّ شُرَّاح الألفية يذكرون حَبِّدَا وَحَبَّبَ في باب (نعم وبئس). وهنا يلفت انتباهي أمرٌ طالما شرحته لطلّابي الأعزّاء عند تدريسي باب (نعم وبئس)؛ فبيت الأخطل الذي يستشهدون به على (حُبِّ ب):

**فَقُلْتُ: اقْتُلُوهَا عَنْكُمْ بِمَزَاجِهَا**      **وَحُبٌّ بِهَا مَقْتُولَةٌ حِينَ تُقْتَلُ<sup>(٤٠)</sup>**

والكلام على الخمرة. أقول: لفت انتباهي أنهم يروون العجز:

وَأَطِيبُ بِهَا مَقْتُولَةٌ حِينَ تُقْتَلُ

أي بصيغة (أفعلُ به) التعجبية. خرجتُ منه باستنتاجين: ١. أنّ (حُبِّ ب) تتعاقب مع صيغة التعجب. ٢. أن البابين عدا كونهما إنشائيين - قريبان من حيث المعنى، والى حدّ ما من حيث التركيب. وكما قلنا آنفاً: الباء الزائدة والتمييز من علامتهما، ففي باب التمييز يقول ابن مالك:

**وبعدَ كُلِّ ما اقْتَضَى تَعَجُّبًا**      **مِيْزٌ، كـ(أَكْرَمُ بِأَبِي بَكْرٍ أبا)<sup>(٤١)</sup>**

ونرى في الحالة الثالثة من أحوال فاعل (نعم وبئس) وجوب مجيء التمييز كما في قوله تعالى: "بئس للظالمين بدلاً" الكهف/ ٥٠<sup>(٤٢)</sup>. وعن الباء الزائدة التي ألفناها في صيغة (أفعلُ به) التعجبية، تبرز لنا في (حُبِّ ب) من أخوات (نعم). من امثلة النحاة المصنوعة: حُبٌّ زَيْدٌ رجلاً، وحُبٌّ بَزِيدٌ رجلاً<sup>(٤٣)</sup>.

وعند انصرافنا عن كتب الأقدمين، نرى الرؤية واضحة عند الشيخ الغلاييني الذي صرّح بالمداخلة حين تعرّض لصيغة (فَعَلَ) التي تحوّلت في بيت الشعر إلى (فَعَلَ):

**لا يَمْنَعُ النَّاسُ مِنِّي ما أَرَدْتُ، ولا**      **أَعْطِيَهُمْ ما أَرَادُوا، حُسْنٌ ذا أَدْبَا**

أي: حَسَنٌ ذا أَدْبًا. قال: "فَحُسْنٌ: للمدح والتعجب. وأراد بها التعجب الإنكاري". أقول: ليس بدقيق وَصَفُهُ التعجب بالإنكاري؛ فالإنكار حاصل من واقع القصة والحدث لا من استعمال الصيغة. ثم يصرّح

الغلاييني بالمداخلة قائلاً: "ويُفقد ما يجري مجرى نعم وبئس، مع المدح والذم، التعجب. ومعنى التعجب فيه قوي ظاهر، كما رأيت. حتى إن بعض العلماء ألقوه بباب التعجب. والحق أنه ملحق بالبابين لتضمنته المعنيين. لذلك تجري عليه أحكام هذا الباب وأحكام ذلك من بعض الوجوه كما ستعلم" (٤٤).

وهذا الذي ذكره شيخنا مُلَمَّحٌ إليه في شرح الأشموني: "إنما يُصاغ (فَعَلٌ) من الثلاثي لقصد المدح والذم بشرط أن يكون صالحاً للتعجب منه مُضْمَنًا معناه. نصّ على ذلك ابنُ عصفور، وحكاه عن الأَخفش" (٤٥).

ولأستاذنا المولع بمعاني النحو رأيٌ حقيقٌ بتسليط الضوء عليه؛ فعنده (فَعَلٌ) للتعجب مُعَلَّلًا ذلك أن الأصل في (فَعَلٌ) أن يدلّ على الطبايع والسجايا قال: "وذلك نحو فَعِهَ وفَقِهَ. تقول: فَعِهَ محمدٌ المسألة إذا فهمها، وتقول: فَعِهَ محمدٌ، أي: صار فقيهاً، بمعنى أنه لكثرة ممارسته الفقه أصبح الفقه له سجيةً أو كالسجية. وتقول: خَطَبَ خالدٌ، إذا ألقى خطبةً؛ فإن قلت: خَطَبَ، كان المعنى أنه صار خطيباً، أي: تحوّلت الخطابة فيه إلى سجية" (٤٦). ثم قال: "فَأَنَّ أن تحوّل كلّ فعلٍ ثلاثي إلى هذه الصيغة للدلالة على تمكّن الوصف في صاحبه. ومنها الدلالة على التعجب، نحو: كَرَمَ الرجلُ سعيدٌ، بمعنى: ما أكرمَهُ، وحَسُنَ، بمعنى: ما أحسنَهُ" (٤٧). ثم يستشهد بقوله تعالى: "كَبُرَتْ كلمةٌ تخرج من أفواههم" الكهف/٥. ثم يذكر تعاطف التمييز والباء الزائدة مع هذه الصيغة. غير أنه ينقل عن التصريح (٩٨ - ٩٩) هذا التوضيح الفريد: "يجري فَعَلٌ المضموم العين في المدح والذم مجرى فَعَلٌ الدال على التعجب؛ فلا يلزم فاعله أُل أو الإضمار، وهو الصحيح... أقول: إن الأزهري هنا يجعل لِفَعَلٍ صيغةً تدلّ على المدح والذم وصيغةً تدلّ على التعجب. ثم صرّح أنها عند دلالتها على المدح والذم يكون لها حكم تركيب جملة نعم أو بئس، وأن هذا الحكم لا يلزمها عند دلالتها على التعجب.

وعند أستاذنا أن الفرق في التعبير عن التعجب بين (فَعَلٌ) و(ما أفعله وأفعل به) هو أن (فَعَلٌ) يدلّ على تحوّل الصفة وتمكّنها، وأن معنى الحدث لا يزال فيها، "وأن الفعلية لم تنمح كما انمحت من صيغة (ما أفعل) وأن الفعل لا يزال يُسند إلى فاعل مرفوع، وأنه تتصل به تاء التأنيث الساكنة ويرفع الضمير، مما يدلّ على أن الحدث لا يزال واضحاً في هذا الفعل" (٤٨).

## ٥. عطف البيان والبدل:

كل عطف بيان بدل ما عدا الحالتين المذكورتين حيث لا يصح أن يكون فيهما التابع بدلاً (٤٩)، لأن البدل في رأي النحاة على نية تكرار العامل كما لو قيل: يا طالبُ زيداً، وحين يُقال: سرني الأستاذ المانحُ المنفوق محمدٌ جائزة؛ ففي المثالين امتنع البدل لامتناع إمكان قول (يا زيداً) وامتناع (المانحُ محمدٌ)؛ إذ لا تبيح قواعد النداء الأول، ولا تجيز قواعد الإضافة غير المحضة الثاني. إذاً فيما عدا الحالتين المذكورتين: كل عطف بيان بدلّ. لكنّ العكس محالٌ؛ فكثير ممّا يعرب بدلاً لا يمكن إعرابه عطف بيان في رأي النحاة. وهنا تجدر الإشارة باختصار إلى الحالات التي يصحّ فيها البدل دون عطف البيان (٥٠):



١. يُبدل من الضمير .

٢. يُبدل الفعل من الفعل.

٣. تُبدل جملة من جملة.

٤. تُبدل المعرفة من النكرة، والنكرة من المعرفة.

٥. يمكن أن يكون البديل هو لفظ المبدل منه نفسه.

ففي تلك الحالات يمتنع عطف البيان عندهم. من هنا نرى اقتصار مناهج المراحل قبل الجامعية (الثانوية) على البديل ليبقى الطالب مستغرباً حين يسمع عن عطف البيان في الجامعة. أقول: وإن كان لنحائنا الحق في بعض حواجزهم المتشددة هذه، فإن معظم ما ذكره كان من الأمثلة المصنوعة لا الحياة أولاً، وإن افتراضاتهم المبنية على مسلماتهم التي تنص على أن البديل لا يمكن أن يُعترف به إلا حيث يصح تكرار (العامل) - استندت إلى نظرية العامل ثانياً. وهنا نرجع إلى نظرية العامل التي استعبدت النحاة فتحاشوا إعراب ما لا يتماشى مع دستورهما. النحو الوصفي اليوم يقول: هذا هو النص، وعليّ أن أُقرّر إذا كانت القاعدة متناغمة مع ما يعكسه هذا النص في تركيبه وإعرابه.

وحيث نطلع على ما أورده مؤلف النحو الوافي فيما يتعلّق بالمداخلة بين عطف البيان والبديل يحسُّ أن نقل ما ذكره نصّاً: "والأحسن القول بأن المشابهة بينهما كاملة فيما سبق، لا غالبية؛ إذ التفرقة بينهما قائمة على أساس غير سليم، فمن الخير توحيدهما لما في هذا من التيسير ومجازاة الأصول اللغوية العامة. أما الرأي الذي يفرّق بينهما في بعض حالات فرأي قائم على التخيل، والحذف، والتقدير، من غير داع ومن غير فائدة ترتجى. ومن السداد إهماله وإغفاله.." (٥١).

أقول: إن موضوع التيسير طويل شائك معقد لا يحسُّ الاعتماد عليه لمجرد التهرب من مداخلات كهذه. وفي هذه المناسبة أذكر ما قلته أنا في أطروحتي قبل خمسة وثلاثين عاماً حين تتصل الأستاذ إبراهيم مصطفى من أن يكون إحيائه بحثاً تيسيراً بعكس ما وهم الكثير فيه (٥٢). قال الأستاذ: "ونحن لم نرد تيسير هذه القواعد في ذاتها ولا قصدنا التخفيف من درّسها، بل نحن نريد أن نستزيد من درس قواعد العربية وفقهاها، والتدقيق في فهم خصائصها..." (٥٣).

والأستاذ عباس حسن يلوم النحاة على إلزام عطف البيان دون البديل في المسألتين المذكورتين المعروفتين. يقول: "هذا رأي المانعين وفيه ما فيه من إرهاق وتفسير بغير طائل؛ لأن المعنى واضح على البدلية كوضوحه على عطف البيان، وليس أحدهما ابلغ من الآخر، ولا أكثر تداولاً واستعمالاً، ولا مخالفاً لأصل لغوي واقعي. ففيم الحذف، والتقدير، والنية والملاحظة...؟ وبخاصة ما سجّله النحاة في هذا الباب - وغيره - من أنه قد يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الأوائل، أي: قد يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع" (٥٤). ويحيلنا إلى ما يدعم رأيه في حاشية الأمير والهمع وحاشية الصبان.

عذراً للقارئ الكريم عن هذه الاستطرادة الصغيرة، ولنعدّ إلى المداخلة موضوع البحث. الأستاذ عباس حسن يُقرّر أنّ هناك فرقاً بين عطف البيان والبديل، لكن من وجهة نظر مغايرة لرؤية النحاة. يقول:

"نعم قد تكون التفرقة بينهما سائغة في بعض صور، ولكن من ناحية أخرى دقيقة غير تلك التي تصدّى لها المانعون؛ هي أن لعطف البيان غرضاً معنوياً هاماً هو إيضاح الذات نفسها، أو تخصيصها على الوجه الذي شرحناه. أما بدل الكل فله غرض آخر يختلف عن هذا تماماً، هو الدلالة على ذات المتبوع بلفظ آخر يساويه في المعنى، بحيث يقع اللفظان على ذات واحدة، وفرد معين واحد في حقيقته..."<sup>(٥٥)</sup>.

وحين يكون المعنى هو المتحكّم في تشخيص الإعراب يكون أستاذنا السامرائي ملك الموقف ليوضح الفكرة في معانيه. ونقلاً عن شرح ابن يعيش يذكر المثال: مررت بأخيك زيد. قالوا: إن كان له إخوة فهو عطف بيان، وإن لم يكن له أخ غيره فهو بدل<sup>(٥٦)</sup>. ولتثبيت المبدأ العام في التمييز بينهما يقول: "غير أنهم يفرقون بينهما بأن المهم في البديل هو الثاني، وأما المهم في البيان فهو الأول، وإنما ذكر الثاني إيضاحاً للأول وتفسيراً له؛ فإذا قلت: (أقبل أخوك محمد) وكان اهتمامك بالثاني أعرب بدلاً، وإن كان اهتمامك بالأخوة أعرب الثاني عطف بيان"<sup>(٥٧)</sup> وعن الحالتين المذكورتين اللتين يمتنع البديل معهما عند النحاة يعلّق: "والحق فيما أرى أن هذا ضرب من التعسّف، ولا أرى عطف بيان إلا البديل، ولا داعي لادّعاء الفروق بينهما، ويمكن الاكتفاء بباب واحد هو البديل أو البيان، وكل ما قيل في البديل يمكن أن يقال في البيان وبالعكس، واصطلاح البديل أولى، وذلك لتعدد أنواعه... الخ"<sup>(٥٨)</sup>.

اقول: ولنعلّم أنّ عدّهم كل عطف بيان بدلاً ينحصر في بديل الكل. ولا علاقة بسائر أنماط البديل بعطف البيان؛ فبديل البعض وبديل الاشتمال وبديل الإضراب وبديل الغلط- لا خلاف في أنها لا علاقة لها بعطف البيان.

وختاماً لهذا الفصل نذكر مداخلتين: الأولى للنعته مع عطف البيان أو البديل، والثانية للتوكيد مع البديل؛ فابن هشام يردّ على الزمخشري إذ عدّ (ملك) و(إله) في قوله تعالى: "قل أعوذ برب الناس ملك الناس إله الناس" عطف بيان. والصواب عنده أنهما نعتان لأنهما مشتقان<sup>(٥٩)</sup>. ولقول الحقّ أذكر أن الزمخشري عدّهما عطف بيان لأنهما وإن كانا مشتقّين- استعملا استعمال الجوامد. أما مداخلة التوكيد مع البديل فتتعلّق بتكرار اللفظ نفسه؛ ففي نحو قوله تعالى: "اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين أنعمت عليهم" يُعرب (صراط) بدلاً. فلو كان دعاءً أهدنا: ياربّ اهدنا الصراط المستقيم الصراط المستقيم، يكون (الصراط) المكرّر توكيداً لفظياً، وكذلك (المستقيم) الذي يتلوه. الحقيقة هنا ما يشبه المداخلة لا مداخلة حقيقية؛ فالفرق بينهما واضح. ويُذكر التوضيح نفسه في قوله تعالى: "إلى صراط مستقيم صراط الله الشورى/ ٥٢- ٥٣، وكذا في قوله تعالى: "لنسفعاً بالناصية ناصية كاذبة خاطئة" العلق/ ١٥- ١٦، وفي قوله تعالى: "اتَّبِعُوا الْمُرْسَلِينَ اتَّبِعُوا مِنْ لَا يَسْأَلُكُمْ أَجْراً" يس/ ٢٠.

أنا معتادٌ أن ألفت انتباه طلابي الأعزّاء إلى هذا منذ سنين عند تدريس موضوع التوابع، لأنّي موقنٌ أنّ تمييز الطالب لهذه الدقائق النحوية يُعزّز من ثقته بنفسه ومن حبه للنحو العربي السّمة الحضارية البارزة في تراثنا العربيّ الخالد. كما إنّ إحساس الطالب بقدرته على فهم هذه الدقائق يدفعه إلى دراسة مصادر العربية بدافع الرغبة في الاستزادة مما اتّضح له أنه حضاري ومهمّ في التطوّر الحقيقي لا الزائف.

## ٦. المفعول معه والمعطوف بالواو:

يبحث النحاة في باب المفعول معه حالاتٍ اربعاً:

الأولى- يكون فيها العطفُ أولى، نحو: مشيتُ أنا ومحمدُ (أو... ومحمداً).

والثانية- تكون فيها المعية أولى، نحو: مشيتُ ومحمداً (أو... ومحمدُ).

والثالثة- وجوب المعية، نحو: مشيت وسورَ القصر.

والرابعة- وجوب العطف في نحو: تقاسم محمدٌ وخالدٌ<sup>(٦٠)</sup>. وما يعني بحثنا الحالتان الأولى والثانية

حيث يمكن العطف في الاولى بلا ضعف، ويمكن في الثانية بضعف. هكذا قال النحاة. والضعف الذي

يتحدثون عنه هو "ضعف العطف على المضمر المرفوع المتصل بلا فاصل"<sup>(٦١)</sup>.

أقول: النحاة في كلامهم هذا جِدُّ مُصِيبِينَ لأنهم يأخذون المعنى بنظر الاعتبار أولاً، والأقوى في

التحكّم بتركيب الكلام العربي ثانياً؛ فالعطف يقتحم التعبير العربي في كل سطر أو عبارة تتطلبه، على

حين أنّ المعية نادراً ما تتطّقل على التعبير، أو ربّما لا يُحتاج إليها الا عند وجوبها في الحالة الثالثة.

غير أنه يغيب عن بالهم ان الجملة العربية مرنة ومُحتملة، وهو سرّ حيويتها؛ فاكتشفوا وأفصحوا عن جواز

المعية مع ضعفها في الحالة الأولى. كما اتضح لهم أنه عند عدم تماسك العطف في الحالة الثانية،

تنهض المعية لتتوء بالحمل عنه. وأظن ان الاديّب المنشئ والشاعر المطبوع يحسّ بعظمة لغة القرآن

الكريم حين يقاب عباراتها المحتملة لانتقاء أدقّها في التعبير البليغ.

والمعاصرون يؤكدون محورية المعنى في توجيه الاعراب رغم اختلاف تعبيراتهم عن وجهة نظرهم

هذه. يقول الأستاذ عباس حسن: "في كل حالة يجوز فيها الأمران (العطف والمعية) لابد ان يختلف

المعنى في كل امر منهما، ذلك ان العطف يقتضي المشاركة الحتمية بين المعطوف والمعطوف عليه في

معنى الفعل، من غير أن يقتضي المشاركة الزمنية الحتمية... أما المفعول معه فلا بدّ من المشاركة

الزمنية الحتمية. أما المشاركة المعنوية فقد يقتضيها أو لا يقتضيها"<sup>(٦٢)</sup>.

أقول: هناك أمور تتعلق بالمعنى هي التي توجب احد الاعرابين على الرغم من إمكان الآخر لان

البلاغة ودقة التعبير هي التي تعطلّ قواعد العامل واللفظ والتركيب. وقد أجاد الشيخ الغلابيني حين عبّر

عن هذا بقوله: "أن تكون المعية مقصودةً من المنكلم، فتقوّت بالعطف، نحو: لا يَغْرُكُ الغنى والبطر، ولا

يُعْجِبُكُ الأكلُ والشَّبَعُ، ولا تَهْوُ رغدَ العيش والدُّلُّ. فإنّ المعنى المراد، كما ترى، ليس النهي عن الأمرين؛

وإنما هو الأول مجتمعاً مع الآخر. ومنه قولُ الشاعر:

فَكُونُوا أَنْتُمْ وَبَنِي أَبِيكُمْ      مَكَانَ الْكَلْبِيِّينَ مِنَ الطَّحَالِ

فليس مراده: كونوا أنتم وليكن بنو أبيكم، وإنما يريد: كونوا أنتم مع بني أبيكم. فالنصبُ على المعية

فيما تقدم راجح قوي، لتعيينه المعنى المراد وفي العطف ضعف من جهة المعنى.

والمحققون يوجبون في مثل ذلك النصب على المعية، ولا يجوزون العطف. وهو الحق، لأن العطف يفيد التشريك في الحكم. والتشريك هنا غير مقصود<sup>(٦٣)</sup>.

وهنا يجدر أن نذكر استاذنا مؤلف (معاني النحو) الذي تتاغم مع الرأي الداعم لمحورية المعنى في تشخيص أحد الإعرابين في هذه المداخلة<sup>(٦٤)</sup>.

وما فصل الغلابيني الكلام عليه في الشاهد المذكور (فكونوا أنتم... البيت) كان توضيحاً لما ألمح إليه قدامى النحاة؛ فابن هشام في (أوضحه) ذكر هذا البيت (الشاهد ٢٥٧) للاستشهاد به على رجحان المفعول معه<sup>(٦٥)</sup>. وقال الأشموني معلقاً على هذا البيت: "لأن في العطف تعسفاً في الأول- يقصد بيتاً قبل هذا البيت- وتوهيناً للمعنى في الثاني- يعني هذا البيت- وفي النصب على المعية سلامة منهما؛ فكان أولى"<sup>(٦٦)</sup>.

ومن حيث المعنى تشبه هذه الواو الدالة على المعية التي يأتي بعدها المفعول معه- واو المعية التي يأتي بعدها الفعل المضارع المنصوب بأن مضرة وجوباً؛ ففي الآية الكريمة: "أم حسبكم أن تدخلوا الجنة ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين" ال عمران/١٤٢، وفي بيت أبي الأسود الدؤلي:

لا تنه عن خلقٍ وتأتي مثله عارٌ عليك إذا فعلت عظيم<sup>(٦٧)</sup>

في الآية الكريمة والبيت المذكور تجمع هذه الواو في المعنى بين الفعل اللاحق والفعل السابق؛ فإن سُبقت بالنفي كما في الآية الكريمة فالنفي مُقيدٌ بمصاحبة ما يؤديه الفعل اللاحق، وإن سُبقت بنهي كما في البيت فالنهي مُقيدٌ بمصاحبة الفعل اللاحق، وهكذا.

## ٧. الحال والتمييز:

في مُعني ابن هشام<sup>(٦٨)</sup>: "ما افترق فيه الحال والتمييز وما اجتمعا فيه"، وذكر أنهما اجتمعا في خمسة وافترقا في سبعة.

أقول: ولكونهما (الحال والتمييز) فَضْلَتَيْنِ (عند النحاة) نكرتين (عدا ما أباحه الكوفيون من جواز مجيء التمييز معرفة أحياناً) وتقاوُب المعنى بين معنى (في) ومعنى (من) في كثير من الأحوال- أقول: لكل هذا أصبح السياق مفتوحاً للتعبيرين؛ فيداخل بينهما. لكن... وهنا الاستدراك في محلّه- لا بد من التنبه إلى دقة التعبير: أهُو معنيٌّ بالهيئة أم ببيان ما قبل التكملة من إجمال؟ وهنا يحتدم النزاع في عبارات من مثل: لله دَرُهُ فارساً، ولا سيما أنّ التكملة هنا مشتقة لا جامدة. والنحاة مع ذلك يرجحون التمييز على الحال، لأنه- كما يقولون- "لم يقصد به الدلالة على الهيئة، بل التعجب من فروسيته؛ فهو لبيان المتعجب منه، لا لبيان هيئته"<sup>(٦٩)</sup>.

وأهم ما ورد في فصل مُعني ابن هشام ما جاء في وجه الافتراق السادس<sup>(٧٠)</sup>، لأنه يخصّ مداخلات التمييز والحال ممّا هو موضوع بحثنا هذا. ولضرورة ما ورد فيه سأنقل اقتباسه بالكامل: "السادس: أن حقّ الحال الاشتقاق، وحقّ التمييز الجمود. وقد يتعاكسان؛ فتقع الحال جامدة، نحو: هذا مالك ذهباً،

و"وتحتون الجبال بيوتاً... "الأعراف/ ٧٤؛ ويقع التمييز مشتقاً، نحو: لله دَرُه فارساً، وقولك: كَرَمَ زيدٌ ضيفاً، إذا أردتَ التثاء على ضيف زيد بالكرم. فإن كان زيد هو الضيف، احتمل الحال والتمييز. والأحسنُ عند قصد التمييز إدخال (من) عليه. واختلف في المنصوب بعد (حبذا)؛ فقال الأخفش والفارسي والرَّبَعي: حال مطلقاً، وأبو عمرو بن العلاء: تمييز مطلقاً. وقيل: الجامد تمييز، والمشتق حال. وقيل: الجامد تمييز، والمشتق إن أُريد تقييد المدح به كقوله:

يا حبذا المالُ مبدولاً بلا سرفٍ

فحال، وإلا فتمييز، نحو: حبذا راكباً زيداً" ١هـ (٧١)

وهنا عند الكلام على المنصوب بعد (حبذا) أقول: هنا تكون المداخلة على أشد ما هي عليه؛ فمن الصعوبة القطع بأحدهما، لأن كلاً منهما محسوس، غير أن المعنى وهو حال يكون: أمدحُه في هذه الحال. والمعنى وهو تمييز يكون: أمدحه وقد حصل مديحي له وهو متميز بهذه الصفة. ومثل هذا ما ذكره ابن عقيل وشراح الألفية عند توجيههم إعراب مثال ابن مالك (نعمَ قوماً معشره)، فلم يزد ابن عقيل على قوله: "وقال بعض هؤلاء: إن (قوماً) حال، وبعضهم: إنه تمييز" (٧٢).

وتكثرُ المداخلة بين الحال والتمييز بعد التعجب والمدح والذم؛ ففي بيت الأخطل المتحدّث عن الخمرة:

فَقُلْتُ: أَقْتُلُوهَا عَنْكُمْ بِمَزَاجِهَا وَحُبَّ بِهَا مَقْتُولَةً حِينَ تُقْتَلُ (٧٣)

يعربون (مقتولة) حالاً أو تمييزاً. وما قلناه قبل قليل في المنصوب بعد (حبذا) ينطبق على المنصوب بعد (حُبَّ بها). أما المنصوب بعد استفهام التعجب في بيت الأعشى:

بِأَنْتِ لَتَحْرُزْنَا عَفَارَهُ يَا جَارَتَا مَا أَنْتِ جَارَهُ؟!

فلا يحسنُ إعراب (جاره) حالاً على الرغم من تصريح مُحَقِّق شرح ابن عقيل به (٧٤). قال: "قد ذهب جمهرة عظيمة من العلماء إلى أنه حال، وأرى أن تأخُّدَ به" ١هـ. لقد ناقش ابن هشام هذا الأمر في شذوره. قال: "(و(جاره) تمييز وقيل حال" وعلّق عليه بـ"والصوابُ الأول ويدلُّ عليه قولُ الشاعر:

يا سيِّداً ما أنتَ من سيِّدٍ مُوطاً الأكنافَ رَحْبَ الدَّرَاعِ

و(من) لا تدخل على الحال، وإنما تدخل على التمييز" (٧٥).

## ٨. الحال والمفعول المطلق والمفعول له:

ويتداخل الحال مع المفعول المطلق كثيراً ومع المفعول لأحله قليلاً. وما كان يشغل النحاة في التخريج الإعرابي هو العامل؛ ففي نحو: فَرِحْتُ جَدَّلاً، لم يُهمَّهم مُؤدَّى العبارة إذا أعرب (جدلاً) نائباً عن المفعول المطلق (أو مفعولاً مطلقاً) أو حالاً أو مفعولاً له، على حين أن كل إعراب يُفضي إلى دلالة يميّزها البليغ أو المطبوع على البلاغة عند احتضان السياق لهذه العبارة، لكثرة ما اطلّع عليه من النصوص وتَجَسَّد المعنى الدقيق الذي يمثل حاجزاً بين المصدر المؤكّد والحال والمصدر السببي. وإني

لَمُسْتَعْرَبٌ تَصَوَّرَ النِّحَاةَ إِمْكَانَ كَوْنِهِ مَفْعُولًا لِأَجْلِهِ قَالُوا: أَنْ تَجْعَلَ الْمَصْدَرَ مَفْعُولًا لِأَجْلِهِ إِنْ كَانَ مُسْتَكْمَلًا لَشَرَطِ الْمَفْعُولِ لِأَجْلِهِ!!!<sup>(٧٦)</sup>. أَقُولُ كَيْفَ يُمْكِنُ تَصَوُّرُ الْعَلَّةِ (السَّبَبِ) فِي (جَذَلًا) وَهُوَ مُرَادِفُ الْفَرَحِ؟! وَمَا يُوْرِدُهُ النِّحَاةَ غَيْرَ الْمِثَالِ الْمَذْكُورِ: (شَنَنْتُهُ بَعْضًا) وَ(أَحْبَبْتُهُ مَقَّةً)<sup>(٧٧)</sup>. أَقُولُ: مَا يُوْرِدُهُ النِّحَاةَ فِي الْمِثَالَيْنِ لَا يَعْكُسُ الْعَلَّةَ الْبَيْتَةَ. غَيْرَ أَنْ بَيْتَ الْأَشْمُونِيِّ<sup>(٧٨)</sup>:

يُعْجِبُهُ السَّخُونُ وَالْبُرُودُ      وَالتَّمْرُ حُبًّا مَالَهُ مَزِيدُ

يُمْكِنُ أَنْ يُلْمَحَ إِلَى إِمْكَانِ تَصَوُّرِ الْعَلَّةِ، لِأَنَّ بَيْنَ الْإِعْجَابِ وَالْحُبِّ مَا يُوَسِّعُ الشَّقَّةَ بَيْنَ الْمُرَادِفَاتِ. وَهَذَا يَنْبَغِي أَنْ نَشِيرَ أَنْ أخطر ما في توجيهاات النحاة الإعمام؛ فليس كل مصدر في هذا السياق يصلح أن يمثل العلة. والترادف وإن ذكره المعجميون القدامى خاضعٌ للاجتهاد في التصور الدلالي. وفي باب الحال وبيت الألفية:

وَمَصْدَرٌ مَنْكَّرٌ حَالًا يَقَعُ      بِكَثْرَةِ كِبْغَتِهِ زَيْدٌ طَلَعُ<sup>(٧٩)</sup>

يَكُونُ (بِغْتَةً) حَالًا مَوْوَلَةٌ بِ(بَاغْتًا) عِنْدَ سَيَّبِيوِيهِ وَالْجُمْهُورِ. وَعِنْدَ الْأَخْفَشِ وَالْمَبْرَدِ مَنْصُوبٌ عَلَى الْمَصْدَرِيَّةِ (أَي: مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ) عَلَى تَقْدِيرِ: طَلَعَ يَبِغْتُ بَغْتَةً، وَالْحَالُ عِنْدَهُمَا جُمْلَةٌ (بِیَغْتِ) الْمَقْدَّرَةُ. أَقُولُ: وَهَذَا مِنَ الصَّعُوبَةِ تَصَوُّرُ الْمَفْعُولِ الْمَطْلُوقِ فَضْلًا عَنِ إِرْهَاقِ التَّقْدِيرِ الَّذِي لَا يَخْطُرُ بِبَالِ السَّمَاعِ أَوْ الْمُنْشَى. وَمِثْلُهُ تَوْجِيهُ النِّحَاةِ لِلْبَيْتِ:

إِنَّ عَلِيَّ اللَّهِ أَنْ تَبَايَعَا      تُؤْخَذُ كَرْهًا أَوْ تَجِيءَ طَائِعًا<sup>(٨٠)</sup>

ف(كَرْهًا) يُوَجِّهُونَهُ حَالًا عَلَى تَأْوِيلِهِ بِ(كَارِهًا)، أَوْ مَفْعُولًا مُطْلَقًا لِمَحْذُوفٍ وَقَلِيلًا تَتَدَاخَلُ الْحَالُ مَعَ الْمَفْعُولِ لِأَجْلِهِ؛ فِي بَيْتِ الْفَرَزْدَقِ:

وَمِنَّا الَّذِي اخْتِيرَ الرِّجَالَ سَمَاحَةً      وَجُودًا إِذَا هَبَّ الرِّيَاحُ الزَّرْعَازُعُ

قَالَ ابْنُ هِشَامٍ: "و(سَمَاحَةً) وَ(جُودًا) انْتَصَبَا عَلَى التَّمْيِيزِ أَوْ الْمَفْعُولِ لَهُ أَوْ الْحَالِ مِنَ (الرِّجَالِ)"<sup>(٨١)</sup>.

## الخاتمة

الحمدُ لله الذي جعل للغة القرآن الكريم مرونة تُمكنها من مداخلات الصيغة والاعراب التي يفهم الأديبُ المبدع والشاعرُ المطبوع كيف يُثَمِّرها عند التحكُّم في دلالاتها. وهنا اتَّضح للبحث كيف أنَّ صيغاً مثل فَعَلٍ وفَعِيلٍ وفَعَالٍ... الخ من الممكن أن تعكس الثبوت في الصفة، أو الحدث والزمن؛ فتكون على وفق ما هي عليه في السياق صفاتٍ مشبَّهات أو أسماء فاعلين. كذلك نقول عن صيغ المبالغة ولا سيَّما صيغة فَعِيلٍ بكثرة وفَعُولٍ بقلة؛ فالمعنى والسياق يحكمان إذا كان كلُّ منهما يتضمن المبالغة والتكثير والحدث أو أنهما يعبران عن لزوم وثبات الصفة. أمَّا أفعال التفضيل فالكلام عليه اعتباري، لأنَّ العقيدة هنا تتحكَّم في توجيه ما إذا كانت الصيغة للتفضيل أو أنها كالصفة المشبهة أو اسم الفاعل. وأنا هنا أدم رأيي أستاذنا الفاضل مؤلِّف (معاني النحو) أنه لا مداخله هنا. كل ما في الأمر أنه تعبير ربَّاني مناسب لعقول البشر. بابا (التعجب) و(المدح والذم) متقاربان جداً، والمداخلة متمكَّنة من البابين، وبخاصة صيغة (فَعُلٍ) التي لم يستطع النحاة الأقدمون انتزاعها من أحد البابين. الباء الزائدة والتمييز من مؤشَّرات هذا التداخل الوثيق. أمَّا بابا عطف البيان والبدل فليلاً قدمين الحقُّ في الفصل وللمعاصرين الحقُّ في الدعوة إلى إدماجهما. غير أنني أوثرُ تنقيح ما ورد عند الأوائل وإبقاءهما على حالهما لأن جميع المعاصرين يُقرُّون أن عطف البيان للإيضاح على حين أن البدل هو المقصود في التركيب المعنى يبرز كثيراً في تشخيص الإعراب بين المفعول معه والمعطوف بالواو، بين بروز الزمن مع المصاحبة، والتشريك المطلق في العطف بالواو. الدلالة المدعومة بالقرائن اللفظية والمعنوية هي التي تُدُلُّنا على الحال والتمييز، ثم الحال والمفعول المطلق والمفعول له. وهنا ينبغي تحاشي التقديرات المتناغمة مع نظرية العامل؛ فإنَّ المُعبَّرَ من جهة والمتلقِّي من جهة أخرى لا يكادان يحسَّان بتقديرات الأخصش والمبرِّد على جلاله قدرهما إلا حين يطلَّعون على آرائهما في كتب النحو.

إنَّ البحث ليذكر بالثناء والإطراء نحاة القرن العشرين الذين خدموا لغة القرآن الكريم وسلَّطوا الضوء على عبقريتها ومرونتها في التعبير. أخصَّ منهم بالذكر مؤلِّف (جامع الدروس العربية) الشيخ الغلابيني الذي تتلمذ على كتابه أساتذتنا والأجيال، ثم مؤلِّف (النحو الوافي) الأستاذ عباس حسن، وأستاذنا الجليل الدكتور فاضل السامرائي مؤلِّف (معاني النحو). أنا أرجو أن أكون قد أسهمتُ في بحثي المتواضع هذا في بيان خصيصتين: إحداهما في لغة القرآن الكريم، والأخرى في جلائها وبيان عبقريتها وعظمتها في كتب النحو قديمها وحديثها، والله الموقِّع.

## إحالات المصادر

- (١) ينظر: شرح ابن عقيل ١٣٤/٢، اوضح المسالك ٢٦٦/٢.
- (٢) اوضح المسالك ٢٦٦/٢.
- (٣) شرح الاشموني ٣٥٣/٢. وينظر: اوضح المسالك ٢٦٧/٢.
- (٤) اوضح المسالك ٢٦٦/٢.
- (٥) شرح الاشموني ٣٥٣/٢. وينظر: اوضح المسالك ٢٦٧/٢.
- (٦) شرح ابن الناظم ص ١٨١.
- (٧) المصدر السابق / ١٧٩
- (٨) المصدر السابق / ١٨١ .
- (٩) شرح ابن عقيل ١٤١/٢.
- (١٠) مغني اللبيب ٤٥٨/٢.
- (١١) جامع الدروس العربية ١٣٧/١.
- (١٢) المصدر السابق ١٣٧/١.
- (١٣) ينظر: شرح ابن عقيل ١٤٠/٢. وانظر: النحو الوافي ٢٦٤/٣.
- (١٤) وانظر: جامع الدروس العربية ١٤١/١.
- (١٥) المصدر السابق / ١٤١/١.
- (١٦) شرح ابن الناظم ص ١٨١.
- (١٧) النحو الوافي ٢٤٠/٣.
- (١٨) البلاغة الواضحة ص ٩.
- (١٩) النحو الوافي ٢٦٤/٣.
- (٢٠) المصدر السابق ٢٦٤/٣.
- (٢١) انظر: اوضح المسالك ٢٥٠/٢، شرح ابن عقيل ١١١/٢، شرح الاشموني ٣٤٢ / ٢.
- (٢٢) انظر: جامع الدروس العربية ١٤٢/١ - ١٤٣ .
- (٢٣) انظر المنجد في اللغة : المقدمة ص ز. وانظر سنن العربية ص ٣ من المقدمة.
- (٢٤) جامع الدروس العربية ١٤٣/١.
- (٢٥) انظر: شرح ابن الناظم ص ١٧٢، شرح ابن عقيل ١١١/٢، اوضح المسالك ٢٥٠ / ٢، شرح الاشموني ٣٤٢ / ٢.
- (٢٦) انظر: شرح ابن الناظم ص ١٧٣، شرح الاشموني ٣٤٢/٢ .
- (٢٧) النحو الوافي ٢٦٢/٣.
- (٢٨) انظر: شرح ابن عقيل ١٨٢/٢ ، اوضح المسالك ٣٠١/٢ ، شرح الاشموني ٣٨٧/٢.
- (٢٩) انظر: شرح الاشموني ٣٨٦/٢ ، وراجع جامع الدروس العربية ١٤٦/١ - ٤٨ .
- (٣٠) المصدر السابق ٣٨٨ / ٢.
- (٣١) انظر معاني النحو ٢٦٨/٤.
- (٣٢) انظر شرح ابن عقيل ١٥٤/١ / هامش ٢.
- (٣٣) شرح شذور الذهب ص ٤١٨.
- (٣٤) شرح الشافية ٧٦/١ ..
- (٣٥) المصدر السابق / ٧٧.
- (٣٦) المصدر السابق / ٧٧.
- (٣٧) شرح ابن عقيل ١٦٨ / ٢.
- (٣٨) اراد الامام علي بـ(تشطراً) ابا بكر وعمر رضي الله عنهما، وبالضمير في (ضرعيها) الخلافة.
- (٣٩) شرح الرضي على الشافية / ٧٨.
- (٤٠) شرح ابن عقيل ١٧٢/٢ ..
- (٤١) المصدر السابق ٦٦٧/١.



- (٤٢) شرح ابن عقيل ١٦١/٢-١٦٢.
- (٤٣) انظر: شرح ابن عقيل ١٧٢ / ٢ ، شرح الاشموني ٣٨٠ / ٢ - ٨٢
- (٤٤) جامع الدروس العربية ٦٦/١.
- (٤٥) شرح الاشموني ٣٨٠/٢.
- (٤٦) معاني النحو ٢٤٥/٤.
- (٤٧) وهنا يحيل استاذنا إلى الهمع ٨٨ / ٢ ، وشرح الرضي على الكافية ٣٥٢ / ٢ ، وشرح ابن يعيش ١٢٩ / ٧.
- (٤٨) معاني النحو ٢٤٧ / ٤ - ٤٨.
- (٤٩) انظر: شرح ابن عقيل ٢٢٢/٢ ، اوضح المسالك ٣٤-٣٧ / ٣ ، شرح الاشموني ١٣-١٤ / ٢.
- (٥٠) انظر: معني اللبيب ٤٥٥/٢ - ٥٦ ، شرح الاشموني ٤١٤/٢.
- (٥١) النحو الوافي ٣ / ٥٤٦.
- (٥٢) الاتجاهات النحوية الحديثة ص ٩٠.
- (٥٣) مجلة المجمع العلمي العربي ج ١ / م ٣٢ / كانون الثاني ١٩٥٧. مقال الاستاذ ابراهيم مصطفى (تيسير قواعد اللغة العربية) ص ١٢٣ - ٢٨.
- (٥٤) النحو الوافي ٣ / ٥٤٨.
- (٥٥) المصدر السابق ٣ / ٥٤٩. و انظر: جامع الدروس العربية ٣ / ٥٧٥.
- (٥٦) معاني النحو ٣ / ١٨٤ - ٨٦.
- (٥٧) المصدر السابق ٣ / ١٨٥.
- (٥٨) المصدر السابق ٣ / ١٨٥.
- (٥٩) معني اللبيب ٢ / ٢٧٠.
- (٦٠) انظر: شرح ابن عقيل ٥٩٣/١ - ٩٦ ، اوضح المسالك ٥٤/٢ - ٦٠ ، شرح الاشموني ٢٢٥/١ - ٢٧.
- (٦١) انظر: شرح ابن عقيل ٥٩٣/١ - ٩٦
- (٦٢) النحو الوافي ٢ / ٢٩١.
- (٦٣) جامع الدروس العربية ٣ / ٤٥٨.
- (٦٤) انظر: معاني النحو ٢ / ٢٠٤ - ١١.
- (٦٥) اوضح المسالك ٢ / ٥٤.
- (٦٦) شرح الاشموني ١ / ٢٢٥.
- (٦٧) انظر: شرح شذور الذهب ص ٣١٠ - ١٢ ، شرح ابن عقيل ٢ / ٣٥٢ - ٥٣.
- (٦٨) معني اللبيب ٢ / ٤٦٠.
- (٦٩) انظر: شرح ابن عقيل ١ / ٦٢٥.
- (٧٠) معني اللبيب ٢ / ٤٦٣.
- (٧١) المصدر السابق ٢ / ٤٦٣.
- (٧٢) شرح ابن عقيل ٢ / ١٦٢.
- (٧٣) انظر الشاهد ٢٧٨ ، شرح ابن عقيل ٢ / ١٧٢.
- (٧٤) انظر : شرح ابن عقيل ١ / ٥٦١ / الهامشة ٢.
- (٧٥) شرح شذور الذهب ص ٢٥٨ - ٥٩.
- (٧٦) انظر: شرح ابن عقيل ١ / ٥٦١ / الهامشة ٢
- (٧٧) انظر : اوضح المسالك ٢ / ٣٤.
- (٧٨) شرح الاشموني ١ / ٢١٠ / الشاهد ٤٢١.
- (٧٩) انظر شرح ابن عقيل ١ / ٦٣١ - ٣٢
- (٨٠) انظر: المصدر السابق ٢ / ٢٥٣.
- (٨١) تخليص الشواهد ص ٥١٠. وانظر المصدر نفسه ص ١١٥. ما ذكره عن البيت: نُبِنْتُ اِخْوَالِي... الخ. وهو نموذج من مداخلات الحال والمفعول له. وانظر هذا البيت في معني اللبيب أيضاً ٢ / ٦٢٦ / الشاهد ٨٦٣

## ثبت المراجع المذكورة في الهوامش

- الاتجاهات النحوية الحديثة، فيصل احمد فؤاد، رسالة ماجستير مخطوطة، جامعة بغداد، كلية الآداب، ١٩٧٦.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الانصاري (- ٧٦١هـ) مع هداية السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، محمد محيي الدين عبد الحميد ط٦، بيروت، ١٩٨٠.
- البلاغة الواضحة، علي الجارم ومصطفى امين، دار المعارف بمصر، ط١٧، ١٣٨٣هـ- ١٩٦٤.
- تخلص الشواهد وتلخيص الفوائد، ابن هشام الانصاري (٧٦١هـ)، تحقيق وتعليق د. عباس مصطفى الصالحي، المكتبة العربية بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.
- جامع الدروس العربية، الشيخ مصطفى الغلابيني، راجع الطبعة ونقحها سالم شمس الدين المكتبة العصرية، صيدا- بيروت، ١٤٣٠هـ- ٢٠٠٩م.
- سنن العربية في الدلالة على المبالغة والتكثير، الدكتور خليل بنيان الحسون دار المكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط١، ٢٠٠٩م.
- شرح ابن عقيل (- ٧٦٩هـ) على الفية ابن مالك (- ٦٧٢هـ) مع منحة الجليل للمحقق محمد محيي الدين: ج ١ ط١٤: ١٣٨٤هـ- ١٩٦٤م. ج ٢ ط١٤: ١٣٨٥هـ- ١٩٦٥م.
- شرح ابن الناظم لافية ابن مالك، طبعة النجف الاشرف، ١٣٤٢هـ.
- شرح الاشموني على الفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين، لبنان، ط١ ١٣٧٥هـ- ١٩٥٥.
- شرح شافية ابن الحاجب، رضي الدين الاسترلابادي (- ٦٨٦هـ) مع شرح شواهد البغدادي (١٠٩٣هـ). تحقيق محمد نور الحسن، محمد الزفزاف، محمد محيي الدين عبد الحميد. دار الكتب العلمية، بيروت ١٣٩٥هـ- ١٩٧٥م لبنان.
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ابن هشام الانصاري (- ٧٦١هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة ١٣٨٠هـ- ١٩٦٠م، ط٨.
- الكشف عن حقائق غوامض التنزيل وعيوب الاقاول في وجوه التاويل، للامام محمود بن عمر الزمخشري (- ٥٣٨هـ)، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، ١٣٥٤هـ.
- مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق: م ٣٢ / ج ١ / كانون الثاني ١٩٥٧. مقال الاستاذ ابراهيم مصطفى (تيسير قواعد اللغة العربية) ص ١٢٣- ٢٨.
- معاني النحو، د. فاضل صالح السامرائي، ط٢، دار الفكر- عمان، الاردن، ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٢م.
- مغني اللبيب عن كتب الاعاريب، ابن هشام الانصاري، تحقيق محمد محيي الدين، القاهرة، مطبعة المدني.
- المنجد في اللغة، الاب لويس معلوف، ط٥، بيروت، المطبعة الكاثوليكية، ١٩٢٧.
- النحو الواضح، علي الجارم، مصطفى امين ط٢٦، القاهرة ١٣٨٩هـ- ١٩٦٩م.
- النحو الوافي، عباس حسن، ط٤، دار المعارف بمصر.
- همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربية، للامام السيوطي (- ٩١١هـ) تصحيح محمد بدر الدين النعساني، دار المعرفة، بيروت- لبنان.

## **In The Name Of Alla, Most Gracious, Most Merciful**

### **"Interference in Arabic Grammar"**

I have been meditating a phenomenon while parsing with my students for years. A form may represent two or more morphological forms, and a word may be parsed in two different ways so that it once indicates a grammatical sense, moreover, it could indicate another according to grammatical considerations.

I think I have done my best to explain what is important when comparing the two interpretations. Interference according to my induction may be restricted to the following subjects:

- Nomen agentis and adjective assimilated to the present participle.
- Intensive forms and the adjective assimilated to the present participle.
- Noun (af'al) of pre-eminence "comparative degree of adjective" and the adjective assimilated to the present participle.
- Verbs of surprise or wonder 'exclamation' and verbs of praise and blame.
- Explanatory apposition and substitution.
- Concomitant object and conjunction by the particle (wāw).
- Adverb of manner (hāl) and specification (tamyiz).
- Adverb of manner, absolute object and causative object.

Other interference is attached to the appropriate section. I hope I could provide readers and researchers with grammatical deductions helping them know more about what is beyond those joint parsings.

F.A. Fouad